



سلطة النقد الفلسطينية

تطورات المالية العامة والدين الحكومي

الربع الثاني 2020



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
آب 2020

©أب، 2020.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة
كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2020. تطورات المالية العامة
والدين الحكومي، الربع الثاني 2020.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2415310 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

| | |
|----|--|
| 1 | المقدمة..... |
| 1 | 1. الإيرادات العامة والمنح..... |
| 2 | إيرادات الجباية المحلية..... |
| 2 | إيرادات المقاصة..... |
| 3 | المنح والمساعدات الخارجية..... |
| 4 | 2. النفقات العامة..... |
| 4 | الأجور والرواتب..... |
| 4 | نفقات غير الأجور..... |
| 5 | صافي الإقراض..... |
| 5 | الإنفاق التطويري..... |
| 6 | 3. خلاصة الوضع المالي..... |
| 6 | 4. المتأخرات..... |
| 7 | 5. الدين العام الحكومي..... |
| 7 | الائتمان الممنوح للحكومة..... |
| 8 | الدين الحكومي الخارجي..... |
| 9 | 6. مؤشرات الدين العام الحكومي..... |
| 9 | الدين العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي..... |
| 9 | الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية..... |
| 10 | الدين الحكومي المحلي نسبة لصافي حقوق ملكية المصارف..... |
| 10 | الدين الحكومي الخارجي نسبة إلى الصادرات..... |
| 11 | الملاحق..... |
| 11 | جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)..... |
| 12 | جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)..... |
| 13 | جدول 3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)..... |
| 13 | جدول 4: المتأخرات على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)..... |
| 13 | جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)..... |
| 14 | جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)..... |

الملخص

شهد العام 2020، تحديداً منذ شهر آذار، أزمة من نوع جديد، تمثلت في الأزمة الصحية بسبب تفشي وباء كورونا، وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ، والتي أسفرت عن مجموعة من التداعيات والتحديات الصحية والاقتصادية. يضاف إلى ذلك تأثير الموسمية، التي عادة ما يشهد فيها الربع الأول من كل عام زيادة في التحصيل الضريبي نتيجة للخصومات والحوافز التشجيعية التي تقدمها الحكومة مقارنة بالأرباع الأخرى من نفس العام. وكذلك لا يجب أن ننسى التطورات السياسية والاقتصادية وتوقف تحويل أموال المقاصة خلال نفس الفترة من العام الماضي. كل تلك العوامل تجعل من الصعب اجراء المقارنات وتقييم أداء المالية العامة بمعزل عن تلك التطورات والأحداث.

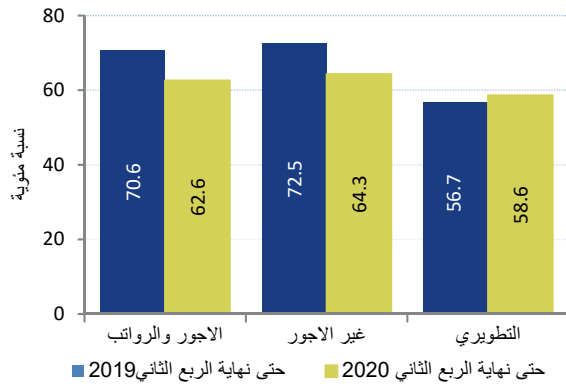
وفي ظل هذه التطورات، أظهرت البيانات تأثير إيرادات الخزينة الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالربع السابق والمناظر. إذ تراجع الإيرادات المحلية لتبلغ نحو 1.8 مليار شيكل، مشكلة حوالي نصف ما كانت عليه في الربع السابق، لكنها جاءت أعلى بنحو 41% مما كانت عليه خلال الربع المناظر. وقد تمثلت أهم التطورات في مالية الحكومة خلال الربع الثاني 2020 بما يلي:

- تراجع إيرادات الجباية المحلية لتبلغ نحو 0.6 مليار شيكل، فيما تراجعت إيرادات المقاصة لتبلغ نحو 1.2 مليار شيكل.
- ارتفاع المنح والمساعدات الخارجية بشكل ملحوظ لتبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل.
- انخفاض الإنفاق العام الفعلي ليبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل.
- حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات فائضاً (الأساس النقدي) بنحو 0.8 مليار شيكل، فيما حقق عجزاً بحوالي 1.1 مليار شيكل على أساس الالتزام.
- ارتفاع الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار) ليبلغ حوالي 3.1 مليار دولار، ومشكلاً نحو 21.2% من الناتج المحلي الاجمالي.
- ارتفاع المتأخرات المتركمة على الحكومة لتبلغ حوالي 16.5 مليار شيكل (تعادل 4.5 مليار دولار) مع نهاية الربع الثاني 2020.
- تراجعت مؤشرات الدين العام الحكومي خلال الربع الحالي، مقارنة بالفترات السابقة.

المقدمة

شكل خلال الربع المناظر من العام السابق. إلا أن هذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام الفعلي حتى نهاية الربع الثاني 2020 نحو 63.7% من المبلغ المستحق على الحكومة خلال نفس الفترة. علماً أن هذه النسبة بلغت حوالي 62.6% للإنفاق على بند الأجور والرواتب ونحو 64.3% للإنفاق على بند غير الأجور، فيما بلغت هذه النسبة نحو 58.6% للإنفاق التطويري. وفي ذلك إشارة إلى استمرار صعوبة الوضع المالي للحكومة وتراكم المتأخرات عليها، وعدم قدرتها على الوفاء بكامل التزاماتها خلال الربع الثاني من العام 2020¹.

الشكل 1: الإنفاق الفعلي نسبة للمستحق حتى نهاية الربع الثاني 2020 مقارنة بنفس الفترة 2019



1. الإيرادات العامة والمنح

بلغت الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني من العام 2020 حوالي 2.5 مليار شيكل، منخفضةً بنحو 34.8% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت مرتفعة بنحو 42.7% مقارنة بالربع المناظر². فقد شهد الربع الثاني تراجعاً ملحوظاً في حصة إيرادات المقاصة لتشكّل نحو 46.6% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، فيما بلغت حصة إيرادات الجباية

لاحقاً لأزمة إيرادات المقاصة خلال العام 2019، فقد شهد بداية العام 2020، تحديداً منذ شهر آذار، أزمة من نوع جديد، تمثلت في الأزمة الصحية بسبب تفشي وباء كورونا، حيث تم فرض حالة الطوارئ، لمواجهة تفشي وانتشار هذا الفيروس. وقد ترتب على ذلك مجموعة من التداعيات والتحديات الصحية والاقتصادية. وظهر أثر حالة الطوارئ السلبي على إيرادات الخزينة الفلسطينية، حيث انخفضت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 53.5%، و27.9%، مقارنة مع الربع السابق والمناظر، على الترتيب.

وقد عادت أزمة إيرادات المقاصة لتعصف بالمالية العامة من جديد إلى المشهد الاقتصادي الفلسطيني، تحديداً منذ شهر أيار 2020، بسبب السياسات الاسرائيلية ومخطط الضم. علماً أن العام 2019 قد شهد أيضاً أزمة في إيرادات المقاصة خلال الفترة (شباط - تموز). ومن المتوقع أن تكون هذه الأزمة المتجددة أكثر تعقيداً وتأثيراً في تداعياتها، كونها تترافق مع الأزمة الصحية وما نتج عنه من فرض حالة الطوارئ.

فقد انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني من العام 2020، بنحو 34.8% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت مرتفعةً بنسبة 42.7% مقارنة بالربع المناظر، أعقبها انخفاض الإنفاق العام الفعلي (الأساس النقدي) بنحو 46.4%، و40.1%، خلال نفس الفترة.

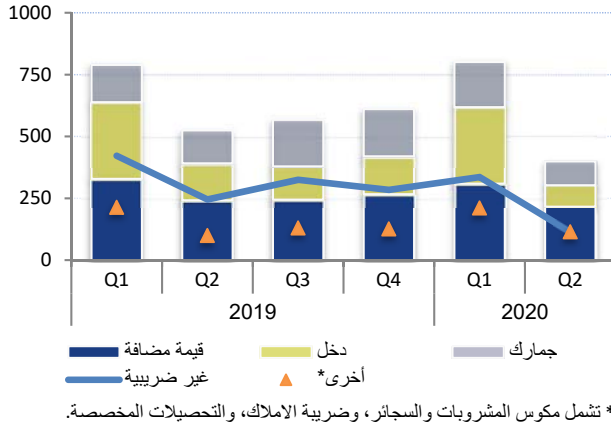
وقد أدت هذه التطورات إلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (الأساس النقدي) بحوالي 0.8 مليار شيكل، مقارنة بفائض بلغ نحو 0.7 مليار شيكل خلال الربع السابق، وعجز بحوالي المليار

² هذا المبلغ لا يشمل الارجاعات الضريبية البالغة نحو 59.6 مليون شيكل خلال الربع الثاني 2020.

¹ الإنفاق (المبالغ) المستهدف عبارة عن حجم الإنفاق المخطط له وفق موازنة الحكومة، أما الإنفاق المستحق فهو يمثل حجم الإنفاق الذي يتوجب على الحكومة دفعه خلال فترة زمنية معينة، في حين يمثل الإنفاق الفعلي حجم الإنفاق الذي استطاعت الحكومة دفعه فعلياً خلال فترة زمنية ما.

الأموال، ومكوس المشروبات) بنحو 0.5% من مجمل الإيرادات الضريبية.

شكل 3: مكونات إيرادات الجباية المحلية (مليون شيكل)



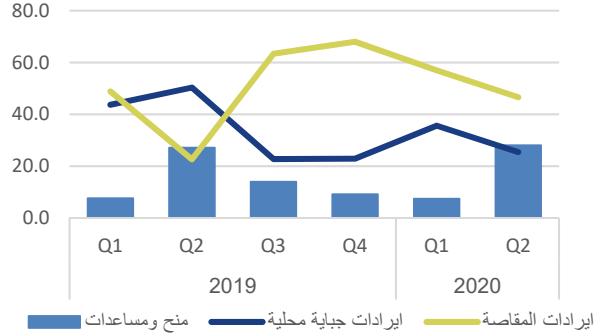
وبشيء من التفصيل، فقد شهد هذا الربع انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنسبة 30.1%، و10.6%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 216.1 مليون شيكل. كما انخفضت أيضاً إيرادات ضريبة الدخل بنحو 72%، و42%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 86.6 مليون شيكل. كذلك انخفضت الإيرادات الجمركية بنحو 47.3%، و28.3%، خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي 96.2 مليون شيكل. فيما ارتفعت مكوس السجائر إلى 72.6 مليون شيكل، مقارنة مع 48.3 مليون شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 43.6 مليون شيكل خلال الربع المناظر. أما إيرادات ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات فقد بلغت نحو 2.2 مليون شيكل. وعلى الجانب الآخر فقد شهد الربع الثاني من العام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في حجم الإيرادات غير الضريبية، بنحو 66%، و53.4%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 114.3 مليون شيكل.

إيرادات المقاصة

تم خلال هذا الربع وتحديداً خلال شهر نيسان استلام إيرادات مقاصة بحوالي 1.2 مليار شيكل، مقارنة

المحلية نحو 25.4%، وحصلة المنح والمساعدات الخارجية 28% خلال نفس الفترة.

شكل 2: مساهمة كل من بنود الإيرادات العامة والمنح (نسبة مئوية)



تجدر الإشارة أن صافي الإيرادات العامة والمنح غطت خلال هذا الربع ما يقارب 65.8% من النفقات العامة المستحقة (أساس الالتزام)، فيما غطت نحو 151% من النفقات العامة على الأساس النقدي، خلال نفس الفترة.

إيرادات الجباية المحلية

انخفضت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 53.5%، و27.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، لتبلغ حوالي 0.6 مليار شيكل. وساهمت هذه الإيرادات في تغطية نحو 42.4% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض. علماً أن الإيرادات الضريبية شكلت ما يقارب 75.5% من إيرادات الجباية المحلية، فيما ساهمت الإيرادات غير الضريبية بنحو 18.2%، والتحصيلات المخصصة بنحو 6.3% من إيرادات الجباية المحلية خلال هذا الربع.

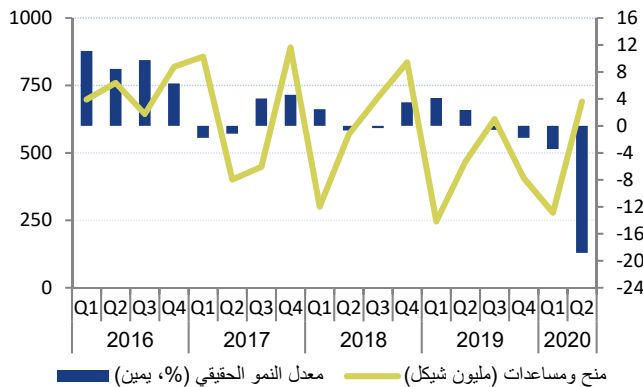
وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد بلغت 0.5 مليار شيكل خلال الربع الثاني 2020، منخفضة بنحو 45.1%، و17%، مقارنة بالربع السابق، والمناظر، على الترتيب. وتزعت بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة (45.6%)، وإيرادات الجمارك (20.3%)، وضريبة الدخل (18.3%)، ومكوس السجائر (15.3%)، فيما ساهمت باقي البنود الأخرى (ضريبة

المنح والمساعدات الخارجية

بالرغم من اتسام المنح والمساعدات الخارجية بالتذبذب، وارتئانها بعوامل خارجية إقتصادية وسياسية، إلا أنها تشكل مصدراً من مصادر التمويل ورافداً أساسياً لدعم موازنة الحكومة. وقد بلغت المنح والمساعدات الخارجية التي حصلت عليها الحكومة خلال الربع الثاني 2020 نحو 690 مليون شيكل، مرتفعةً بشكل ملحوظ، وبنسبة 147.8%، و47.6%، مقارنةً بالربع السابق والمناظر، على الترتيب. وتوزعت بين منح لدعم الموازنة وتمويل النفقات الجارية بحوالي 544.4 مليون شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بنحو 145.6 مليون شيكل. وساهمت هذه المنح في تغطية حوالي 46.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض وفقاً للأساس النقدي.

ونظراً للتذبذب الملحوظ في حجم المنح والمساعدات، فلا يمكن الإعتماد على هذه الأموال في تنفيذ أية مشاريع تنموية أو تطويرية. وبشكل عام يرتبط تدفق هذه المنح بالأوضاع السياسية والاقتصادية في البلدان المانحة، كما يرتبط بتطورات عملية السلام في المنطقة، وبأداء الاقتصاد الفلسطيني وحجم الإيرادات المحلية المتحصلة، إذ غالباً ما تزداد هذه المنح في ظل ترددي الأوضاع الاقتصادية والعكس صحيح.

شكل 5: المنح والمساعدات الخارجية ومعدل النمو الحقيقي



بحوالي 2.2 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 0.4 مليار شيكل خلال الربع المناظر. في حين لم يتم استلام هذه الإيرادات خلال شهري أيار وحزيران من هذا العام.

وتوزعت إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني من العام 2020، على أساس الالتزام بين ثلاثة بنود رئيسية: الجمارك التي شكلت نحو 47.9%، والإيرادات من المحروقات بنحو 28.3%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 23.8%، من إيرادات المقاصة المحولة خلال هذا الربع. وتظهر الأهمية الكبيرة لإيرادات المقاصة وأثرها على بنود الموازنة العامة، من خلال كونها صمام الأمان لتغطية النفقات الحكومية، حيث تساهم في تغطية الجزء الأكبر من الإنفاق العام الفعلي (تحديداً الأجور والرواتب)، وبذلك فإن توقفها يعني عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يدفع الحكومة للاستدانة من الجهاز المصرفي وأو يؤدي إلى تراكم المتأخرات.

وقد بلغ المتوسط الشهري لإيرادات المقاصة خلال هذا الربع نحو 383.3 مليون شيكل، مقارنةً بمتوسط شهري بحوالي 719.1 مليون شيكل خلال الربع السابق، ومتوسط شهري بحوالي 130.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر. فيما بلغت نسبة المتوسط الشهري لإيرادات المقاصة على الأساس النقدي نحو 69.6% من متوسط الأجر الشهري على أساس الإلتزام خلال الربع الثاني 2020، مقارنةً بنسبة 129.5% خلال الربع السابق، ونحو 24.6% خلال الربع المناظر.

شكل 4: إيرادات المقاصة (مليون شيكل)

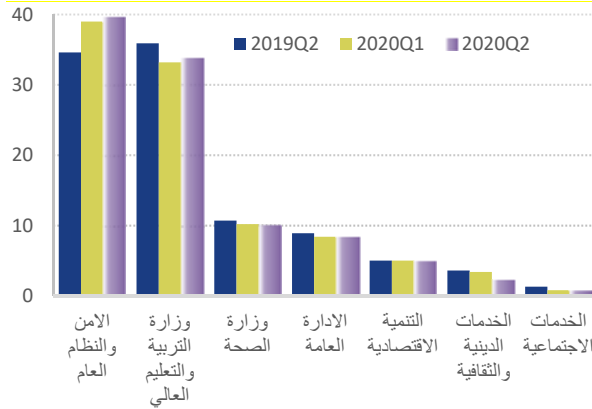


2. النفقات العامة

شيكل. ويعزى هذا الانخفاض إلى توقف تحويل إيرادات المقاصة بالإضافة إلى أزمة فايروس كورونا والتي أدت إلى توقف شبه تام في الحركة الاقتصادية وبالتالي عجز الحكومة عن الوفاء بكامل التزاماتها تجاه الموظفين. وقد شكلت فاتورة الأجور والرواتب الفعلية (المدفوعة) خلال هذا الربع نحو 34.2% من المبلغ المستحق، مقارنة مع 90.7%، 62.6% خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب³. علماً بأن فاتورة الأجور والرواتب على أساس الالتزام (الاستحقاق) قد بلغت حوالي 1.7 مليار شيكل، خلال هذا الربع.

وتوزعت فاتورة الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية بين أربعة بنود رئيسية، هي حسب الأهمية النسبية: الأمن والنظام العام (بنسبة 39.7%)، ثم وزارة التربية والتعليم (بنسبة 33.8%)، ووزارة الصحة (10%)، والخدمات العامة والإدارة العامة (نحو 8.4%) في المرتبة الرابعة، وأخيراً القطاعات الأخرى (8%)⁴.

شكل 7: الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية (نسبة مئوية)

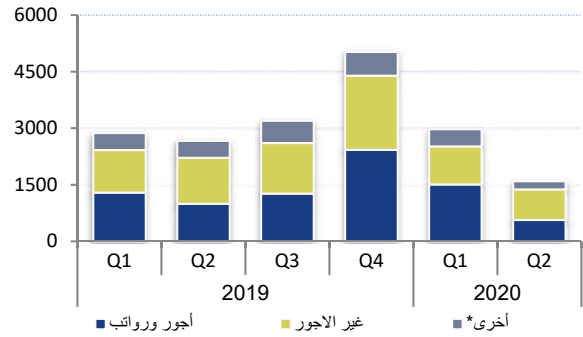


نفقات غير الأجور

انخفضت نفقات غير الأجور الفعلية خلال الربع الثاني 2020 بنحو 19.5%، و33.4% مقارنة بالربع السابق، والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2020 بنحو 46.4%، و40.1% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.6 مليار شيكل. أما على أساس الالتزام فقد ارتفعت النفقات العامة بنسبة 4.3% مقارنة بالربع السابق، فيما جاءت منخفضة بنسبة 7.8% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 3.7 مليار شيكل. وبذلك شكّل الإنفاق الفعلي نحو 43.6% من حجم الإنفاق المستحق خلال هذا الربع، مقارنة مع 84.8% و67% خلال نفس الفترة.

شكل 6: مكونات الإنفاق العام الفعلي (مليون شيكل)



* أخرى تشمل النفقات التطويرية وصافي الإقراض والمدفوعات المخصصة.

ويتصف معظم الإنفاق العام الفعلي بكونه إنفاقاً استهلاكياً بشكل عام، حيث شكلت النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال هذا الربع ما يقارب 92.8% من هذا الإنفاق، في حين لم تتجاوز حصة الإنفاق التطويري أو الاستثماري 7.2% خلال هذا الربع.

الأجور والرواتب

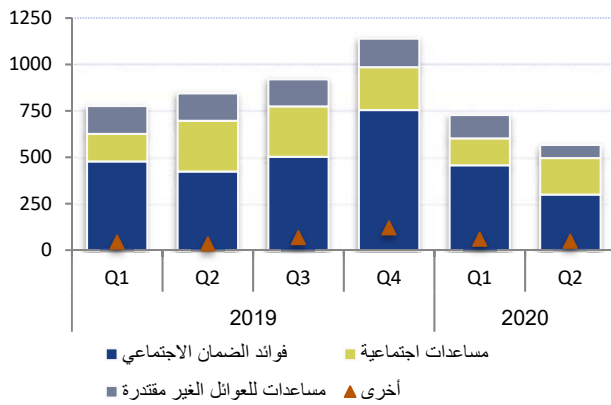
انخفض الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني 2020، وبنسبة 62.6%، و43.2% مقارنة بالربع السابق، والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 0.6 مليار

³ الجدير ذكره أن الانخفاض في نسبة الأجور والرواتب المدفوعة فعلياً من إجمالي المبالغ المستحقة ينطوي عليه تراكم في حجم المتأخرات المترتبة على

⁴ التوزيعات هي بحسب أساس الالتزام.

وقد شكلت النفقات التحويلية خلال هذا الربع حوالي 75.6% من إجمالي نفقات غير الأجر، وتوزعت هذه النفقات بين ثلاثة بنود رئيسية: فوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) نحو 299.8 مليون شيكل، والمساعدات الاجتماعية التي بلغت نحو 196 مليون شيكل، ومساعدة العوائل غير المقتدرة بنحو 70.8 مليون شيكل. وتوزع المتبقي (47.7 مليون شيكل) بين اعانات البطالة والتعويض عن أضرار طارئة وغيرها من التحويلات الأخرى.

شكل 9: مكونات النفقات التحويلية (مليون شيكل)



صافي الإقراض

شهد الربع الثاني من العام 2020، انخفاض صافي الإقراض المدفوع (أساس النقدي) بشكل كبير، ونحو 78.5%، و73.2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 69.7 مليون شيكل. وقد شكل هذا المبلغ نحو 39.3% من المبلغ المستحق على الحكومة خلال هذا الربع. الجدير ذكره أن صافي الإقراض يمثل المبالغ التي تقتطعها إسرائيل من إيرادات المقاصة مقابل الخدمات والمنافع التي تقدمها بعض الشركات الإسرائيلية، كشركة الكهرباء القطرية والمياه والخدمات الطبية بشكل أساسي.

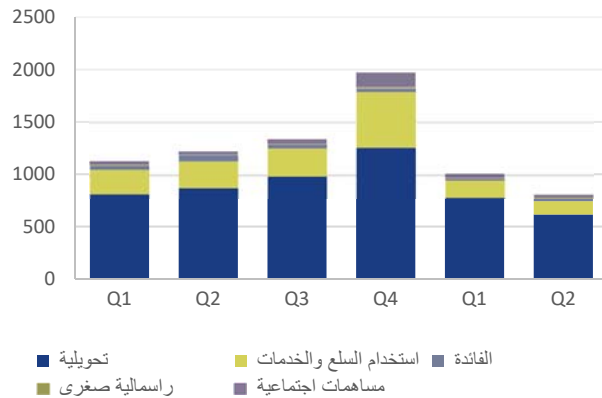
الإنفاق التطويري

ارتفع الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الثاني 2020 بنسبة 52.9% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنسبة 27.5% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ

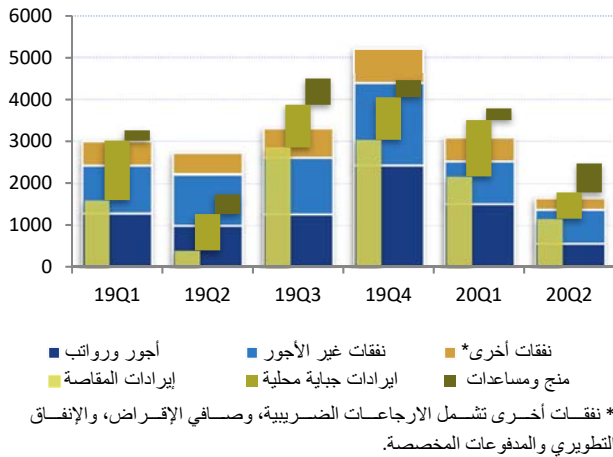
0.8 مليار شيكل. فيما ارتفع حجم هذا البند على أساس الالتزام بنسبة 32.4% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه جاء منخفضاً بنسبة 9.2% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ 1.6 مليار شيكل. وبذلك شكّل الإنفاق الفعلي على بند غير الأجر نحو 50.4% من المبلغ المستحق (أساس الالتزام) مقارنة بـ 82.9% خلال الربع السابق، و68.7% خلال الربع المناظر. الجدير ذكره أن النفقات التحويلية والإنفاق على استخدام السلع والخدمات تشكل الجزء الأكبر والأهم من نفقات غير الأجر (نحو 85% منها على أساس الالتزام، ونحو 91.1% على الأساس النقدي).

وبشيء من التفصيل لنفقات غير الأجر، فقد أظهرت البيانات انخفاض النفقات التحويلية (الأساس النقدي) خلال الربع الثاني 2020 بنحو 21.9%، و29.9%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 614.3 مليون شيكل. كما انخفض الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنسبة 21.7%، و50.2%، خلال نفس الفترة، ليبلغ حوالي 126.2 مليون شيكل. في حين بلغت المساهمات الاجتماعية حوالي 29 مليون شيكل خلال هذا الربع، مقارنة بحوالي 41 مليون شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 31.9 خلال الربع المناظر. أما مدفوعات الفائدة فبلغت 34.7 مليون شيكل، مقارنة بنحو 20.6 مليون شيكل، و57.3 مليون شيكل، خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب.

شكل 8: نفقات غير الأجر الفعلية (مليون شيكل)



شكل 10: الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)



كما يوضح الشكل أيضاً استمرار الخلل الهيكلي في توزيع الإنفاق العام الفعلي، إذ يلاحظ أن معظم هذا الإنفاق تركز في الإنفاق على الأجور والرواتب، والمساعدات الاجتماعية وإعانات البطالة، وغيرها من النفقات الاستهلاكية. وقد يحقق هذا النوع من الإنفاق الهدف المنشود منه في المدى القصير، لكنه لن يحقق تنمية اقتصادية ونمو مستدام على المدى المتوسط والبعيد.

4. المتأخرات

بلغ حجم المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع حوالي 1,952.3 مليون شيكل، توزعت بين متأخرات الأجور والرواتب بحوالي 1,085.8 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور بنحو 801 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 61.7 مليون شيكل، و8.1 مليون شيكل متأخرات المدفوعات المخصصة. وبذلك بلغ صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة حتى نهاية الربع الثاني 2020، حوالي 16.5 مليار شيكل (أو ما يعادل 4.5 مليار دولار)، مرتفعةً بنحو 11.5%، و13.9% مقارنةً بنهاية الربع السابق والمناظر، على الترتيب.

شكل 11: صافي المتأخرات المتراكمة (مليون شيكل)

حوالي 115.1 مليون شيكل. وقد شكّل الإنفاق التطويري الفعلي خلال هذا الربع نحو 65.1% من حجم الإنفاق على هذا البند وفق أساس الالتزام. كما بلغت حصة الإنفاق التطويري نحو 7.2% من إجمالي النفقات العامة، مقارنةً بنحو 2.5% خلال الربع السابق، ونحو 6% خلال الربع المناظر⁵. وهو ما يشير إلى صعوبة الوضع المالي للحكومة، وعدم قدرتها على رصد الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية تسهم في استدامة وضعها المالي على المدى المتوسط والبعيد.

3. خلاصة الوضع المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال هذا الربع، إلى تحقيق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات على الأساس النقدي لفائض بحوالي 0.8 مليار شيكل (أو ما نسبته 6.8% من الناتج المحلي الاسمي⁶)، مقارنةً بفائض 0.7 مليار شيكل خلال الربع السابق (أو ما نسبته 4.8% من الناتج المحلي الاسمي)، وعجز بنحو المليار شيكل خلال الربع المناظر (6.6% للناتج المحلي الاسمي). أما على أساس الالتزام، فتظهر البيانات عجزاً في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 1.1 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 9.1% من الناتج المحلي الاسمي خلال نفس الفترة.

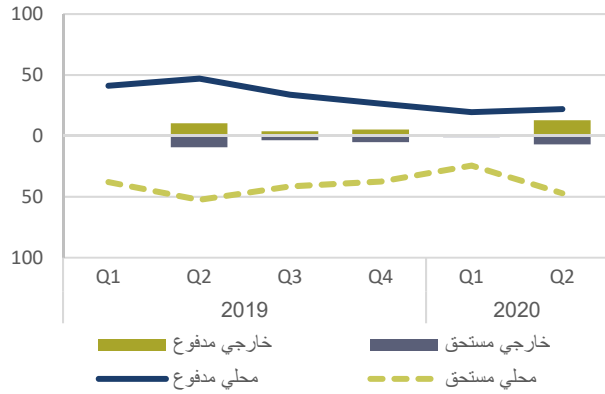
ويبين الشكل (10) خلاصة الوضع المالي للحكومة (حجم الإيرادات العامة والمنح مقارنة بحجم النفقات العامة الفعلية)، حيث يُظهر الشكل أن الخلل في إيرادات المقاصة يشوه بنود الموازنة، ويفاقم من العجز ويزيد الوضع المالي للحكومة صعوبة وتعقيداً. وفي ظل غياب إيرادات المقاصة تتراكم المتأخرات ويرتفع العجز الحكومي، كما وتساهم المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض العجز في الرصيد الكلي لمالية الحكومة.

⁶ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثاني 2020، بحسب تقديرات فريق البحث.

⁵ تجدر الإشارة أن حصة الإنفاق التطويري من إجمالي النفقات العامة على أساس الالتزام بلغت 4.8% خلال الربع الثاني 2020، مقارنةً بـ 4.2% خلال الربع السابق، و7.3% في الربع المناظر من العام 2019.

وبذلك شكلت الفوائد المدفوعة نحو 63.9% من تلك المستحقة خلال هذا الربع مقارنة مع 80.8% خلال الربع السابق، و92.4% خلال الربع المناظر.

شكل 13: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الحكومي (مليون شيكل)

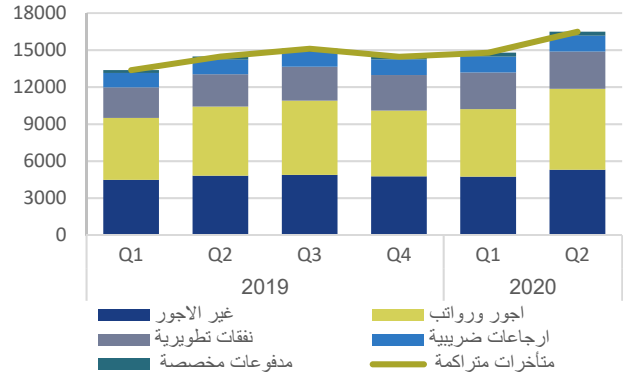


تجدر الإشارة أن قيمة الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين الخارجي الحكومي متدنية جداً مقارنة بتلك الخاصة بالدين الحكومي المحلي. ويعزى ذلك إلى طبيعة الدين الحكومي الخارجي الذي هو أقرب للمنح والقروض الحسنة منه للديون.

الائتمان الممنوح للحكومة

شهد الربع الثاني من العام 2020 ارتفاع الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بنحو 13.8%، و11.6%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 1.7 مليار دولار، مشكلاً ما يقارب 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي⁸.

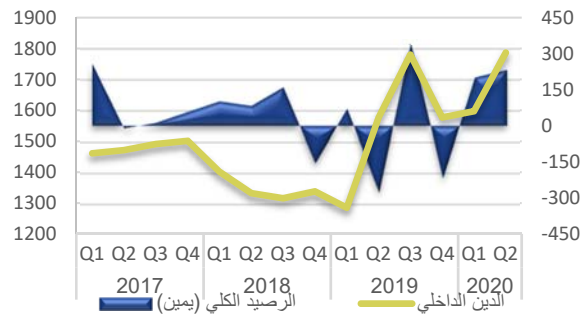
وتوزع الائتمان الممنوح للحكومة بين الشيكال الإسرائيلي الذي استحوذ على نحو 75.4%، والدينار



5. الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار) نهاية الربع الثاني 2020 بنحو 6.7%، و16.8%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.1 مليار دولار (تعادل 10.6 مليار شيكل)، مشكلاً نحو 21.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع⁷. وبلغت حصة الدين المحلي الحكومي من نحو 58%، مقابل 42% للدين الحكومي الخارجي.

شكل 12: الدين العام الحكومي مقارنة بالوضع المالي للحكومة (مليون دولار)



وقد بلغت قيمة الفوائد الفعلية المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال هذا الربع حوالي 34.7 مليون شيكل مقارنة مع 20.6 مليون شيكل خلال الربع السابق، و57.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

⁷ تجدر الإشارة أن هذه النسب أولية قابلة للتعديل والتفحيح، نظراً لكون بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات تقديرية.

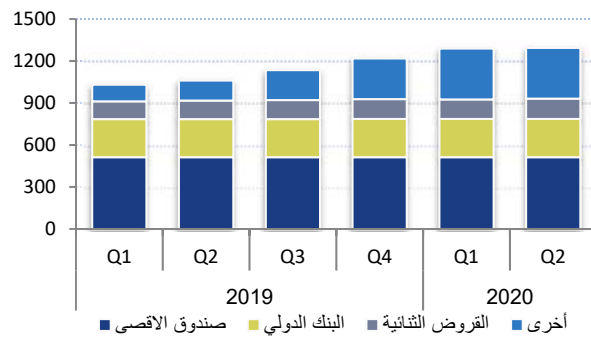
⁸ هناك اختلاف بسيط بين بيانات وزارة المالية وسلطة النقد وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى. في الفروقات.

الاقتراض الحكومي بعملة الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني 2020 عند نفس مستوى الربع السابق (نحو 4.45%)، مقارنة مع 4.30% خلال الربع المناظر من العام 2019.

الدين الحكومي الخارجي

استقر الدين الحكومي الخارجي خلال هذا الربع عند مستوى الربع السابق (ارتفاع بنحو 0.4%)، مقابل ارتفاع بنسبة 22.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، أو ما يعادل 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. ويعزى هذا الارتفاع إلى القرض المقدم من البنك الوطني القطري حيث بلغ رصيده 250.6 مليون دولار. ويتصف الدين الخارجي بأن معظمه دين طويل الأجل، على العكس من الدين المحلي الحكومي، كما يتصف بكونه أقرب للمنح والهبات منه للدين.

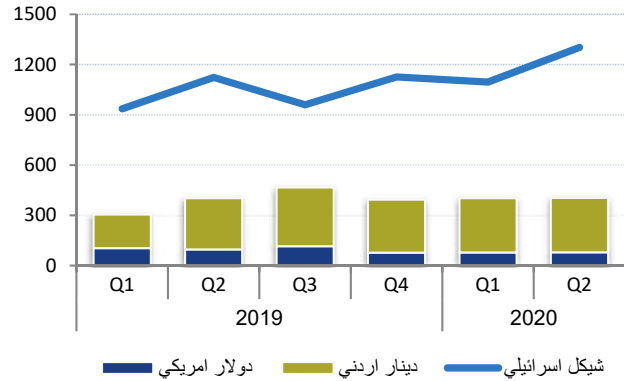
شكل 16: الدين الحكومي الخارجي بحسب المصدر (مليون دولار)



ويتوزع الدين الخارجي بين قروض مقدمة من صندوق الأقصى بقيمة 513 مليون دولار، ومن البنك الدولي بقيمة 273.6 مليون دولار، وقروض ثنائية بقيمة 144.2 مليون دولار. فيما توزع باقي الدين الحكومي الخارجي البالغ 363.3 مليون دولار بين قروض مقدمة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك القطري الوطني، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومنظمة الأوبك، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي.

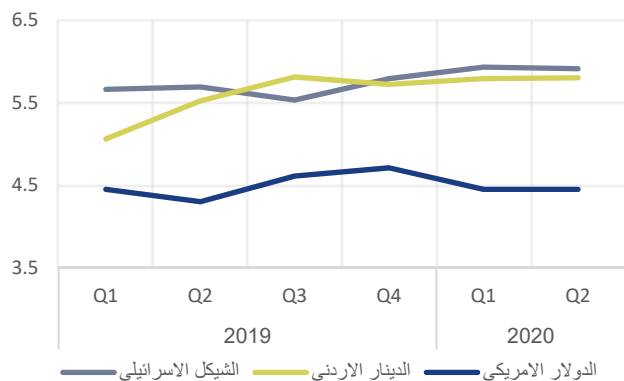
الأردني بحصة بلغت نحو 18.8%، في حين بلغت حصة الدولار الأمريكي نحو 4.6% فقط.

شكل 14: توزيع الائتمان الممنوح للحكومة حسب العملة (مليون دولار)



ويظهر توزيع الائتمان المحلي الحكومي بالعملات المختلفة، اعتماد الحكومة الفلسطينية على الاقتراض بالشيكل الإسرائيلي، وتجنبها الاقتراض بالعملات الأخرى، وذلك في محاولة منها لتجنب تقلبات أسعار الصرف خاصة وأن الجزء الأعظم من إيراداتها ونفقاتها تتم بعملة الشيكل الإسرائيلي.

شكل 15: متوسط فائدة الاقتراض الحكومي المحلي بحسب العملة (نسبة مئوية)



وبلغ متوسط الفائدة على الاقتراض الحكومي بعملة الشيكل خلال هذا الربع نحو 5.91%، مقارنة مع 5.93% و 5.69%، خلال الربع السابق والمناظر على الترتيب. فيما بلغ متوسط فائدة الاقتراض الحكومي بعملة الدينار الأردني نحو 5.80%، مقارنة مع 5.79% و 5.52%. فيما استقر متوسط فائدة

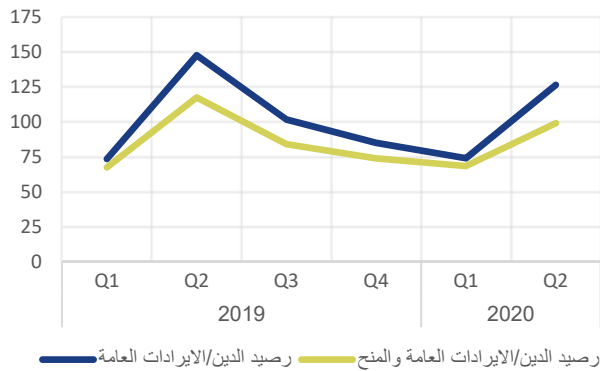
6. مؤشرات الدين العام الحكومي

الجدير ذكره أن قانون الدين العام الفلسطيني حدد هذه النسبة عند 40% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى يجب عدم تجاوزها.

الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية

يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة لسداد هذا الدين، إضافة إلى استنزاف الموارد المالية للحكومة وضعف قدرتها على تنفيذ مشاريع تطويرية. وقد ارتفعت نسبة الدين العام الحكومي إلى الإيرادات الحكومية الصافية خلال الربع الثاني 2020 إلى نحو 126.4% مقارنة مع 74% خلال الربع السابق، و147.6% خلال الربع المناظر 2019. غير أن المنح والمساعدات الخارجية أسهمت في تخفيض هذه النسبة إلى 99.1% خلال هذا الربع. وهذا مؤشر على أهمية دور المنح والمساعدات في تحديد قدرة الحكومة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها. وهو ما يشير أيضاً إلى ضعف وهشاشة الوضع المالي للحكومة، وارتهاؤه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للدول المانحة. كذلك تظهر هذه المؤشرات الصعوبات التي واجهت المالية العامة، وشح الموارد بسبب أزمة أموال المقاصة.

شكل 18: الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات الحكومية

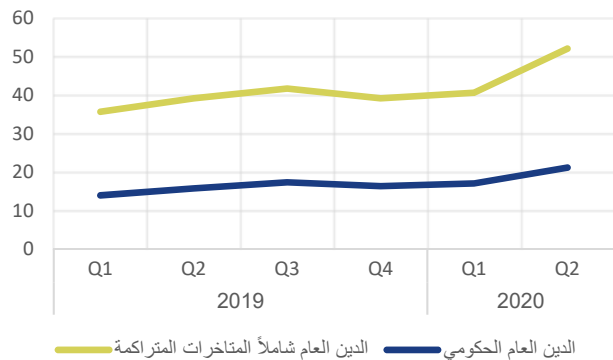


تساهم مؤشرات الدين العام في فهم طبيعة العلاقة بين تطورات الدين العام وأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام ومالية الحكومة بشكل خاص. بالإضافة إلى دور هذه المؤشرات في تقييم تطورات الدين العام والقدرة على السداد وإدارة الدين واستدامته. بشكل عام يظهر تراجع في هذه المؤشرات، وتحديداً فيما يتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث اختلفت التوقعات والتنبؤات الاقتصادية بسبب فيروس كورونا، وبالتالي من المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الدين العام الحكومي. ومن أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم وضع الدين العام الحكومي:

الدين العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاسترشادية المهمة المستخدمة في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق، تُظهر البيانات ارتفاع نسبة الدين العام الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع إلى نحو 21.2% مقارنة بنحو 17.1% خلال الربع السابق، ونحو 15.8%، خلال الربع المناظر. لكن هذه النسبة ترتفع لتبلغ نحو 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي عند إضافة المتأخرات المتركمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.

شكل 17: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي



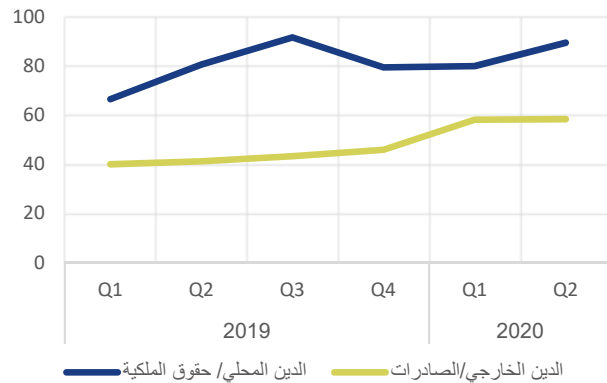
الدين الحكومي المحلي نسبة لصادفي حقوق ملكية المصارف

يقيس هذا المؤشر قدرة المصارف على تحمل الصدمات الناجمة عن تأخر الحكومة في سداد الدين الحكومي المحلي، حيث أن انخفاضها يقلل من مخاطر الديون الحكومية على المصارف، والعكس صحيح. وقد بلغت هذه النسبة خلال الربع الثاني 2020، نحو 89.5%، مقارنة بنحو 80% بالربع السابق، ونحو 80.6% خلال الربع المناظر. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع الدين المحلي بشكل ملحوظ ما يعني زيادة تعرض القطاع المصرفي للحكومة.

الدين الحكومي الخارجي نسبة إلى الصادرات

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون الخارجية. ويشير ارتفاعه إلى أن جزءاً كبيراً من الإيرادات بالعملة الأجنبية يستخدم لسداد هذا الدين. وقد بلغت هذه النسبة في فلسطين نحو 58.4% خلال الربع الثاني 2020، مقارنة بنسبة 58.2%، 41.2%، خلال الربع السابق والمناظر، على الترتيب. غير أنه ونظراً لغياب العملة الوطنية فإن ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة لن يحدث أثراً كبيراً في حجم الاحتياطيات بالعملات الأجنبية في الحالة الفلسطينية. كما أن الجزء الأكبر من الصادرات يتم مع إسرائيل وبعملته الشيكل.

شكل 19: الدين الحكومي نسبة إلى الصادرات وصادفي حقوق ملكية المصارف



الملاحق

جدول 1: الإيرادات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 1150 | 2157.2 | 3033.9 | 2852.3 | 391.0 | 1591.7 | 1647.9 | 2404.2 | 1960.6 | 2079.2 | إيرادات المقاصة (نقدي)* |
| 1308.1 | 2164.5 | 2189.7 | 2197.9 | 2143.7 | 2139.8 | 2123.7 | 1948.3 | 2032.4 | 1946 | إيرادات المقاصة (التزام) |
| 626.4 | 945.8 | 936.1 | 953 | 912.3 | 884.9 | 987.8 | 878.3 | 840.9 | 765.2 | الجمارك |
| 310.7 | 539.8 | 540 | 555.1 | 499.5 | 552.6 | 509.5 | 442.7 | 497.6 | 553.8 | ضريبة القيمة المضافة |
| 369.6 | 652.4 | 689.1 | 673.6 | 636.2 | 629.2 | 605.2 | 628.3 | 676.6 | 571 | ضريبة المحروقات |
| 1.4 | 26.5 | 24.5 | 16.2 | 95.7 | 73.1 | 21.2 | -1 | 17.3 | 56 | أخرى** |
| 473.7 | 861.5 | 679.6 | 635.7 | 570.2 | 847.1 | 676.4 | 746.8 | 623.7 | 950.2 | الإيرادات الضريبية (نقدي) / (التزام) |
| 86.6 | 309.3 | 153.2 | 134.8 | 149.3 | 309.6 | 154.4 | 194.4 | 147.1 | 352.8 | ضريبة الدخل |
| 216.1 | 309.2 | 266.4 | 244.6 | 241.8 | 328.7 | 263.7 | 295.5 | 277.5 | 361.5 | ضريبة القيمة المضافة |
| 96.2 | 182.4 | 191.3 | 188.0 | 134.1 | 150.7 | 193.2 | 186.8 | 150.3 | 167.4 | الجمارك |
| 1.2 | 1.7 | 1.5 | 1.3 | 0.4 | 1.0 | 1.7 | 1 | 0.7 | 1.1 | مكوس المشروبات |
| 72.6 | 48.3 | 65.9 | 65.9 | 43.6 | 46.1 | 62.2 | 67.9 | 47.2 | 57.8 | مكوس السجائر |
| 1.0 | 10.6 | 1.3 | 1.1 | 1.0 | 11.0 | 1.2 | 1.2 | 0.9 | 9.6 | ضريبة الأملاك |
| 39.4 | 150.2 | 56.9 | 61.4 | 54.1 | 154.8 | 46.1 | 49.2 | 49.2 | 129.8 | المنتجات المخصصة |
| 114.3 | 335.9 | 284 | 324.6 | 245.3 | 421.7 | 337.4 | 336.6 | 516.9 | 354.3 | الإيرادات غير الضريبية (نقدي) / (التزام) |
| 41.9 | 90.3 | 82.7 | 75.1 | 71.6 | 92.7 | 68 | 72.8 | 65.7 | 86.3 | رسوم تأمين وخدمات |
| 28.6 | 31.3 | 36.5 | 38.6 | 24.4 | 36.9 | 34 | 37 | 32.8 | 35.1 | رسوم مواصلات |
| 13.2 | 19.5 | 40.5 | 29.5 | 30.5 | 28.9 | 42.7 | 33.1 | 31.9 | 26.0 | رسوم سلطة الأراضي |
| 0.6 | 0.9 | 0.8 | 0.9 | 1.1 | 112.5 | 25.5 | 27.7 | 140 | 124.1 | رخص مزاولة المهنة |
| 29.7 | 152.7 | 122.9 | 179.5 | 117 | 146.9 | 166 | 160.4 | 245.6 | 74.7 | أخرى |
| 0.3 | 41.2 | 0.6 | 1 | 0.7 | 3.8 | 1.2 | 5.6 | 0.9 | 8.1 | عوائد استثمارية |
| 690 | 278.5 | 407.1 | 625.3 | 467.6 | 245.7 | 835.5 | 706.1 | 569.3 | 300.7 | المنح والمساعدات الخارجية (نقدي) / (التزام)* |
| 59.6 | 114.4 | 192.0 | 110.8 | 61.9 | 127.3 | 204.9 | 123.4 | 77.8 | 94.8 | الإرجاعات الضريبية (نقدي) |
| 55.3 | 145.3 | 249.2 | 130.5 | 79.4 | 166 | 224.0 | 174.5 | 105.4 | 107.2 | الإرجاعات الضريبية (التزام) |
| 1777.3 | 3505.4 | 4054.4 | 3874.0 | 1261.2 | 3015.7 | 2707.7 | 3536.9 | 3150.3 | 3513.7 | إجمالي الإيرادات العامة (نقدي) |
| 2407.7 | 3783.9 | 4461.5 | 4499.3 | 1728.8 | 3261.4 | 3543.2 | 4243.0 | 3719.6 | 3814.4 | إجمالي الإيرادات العامة والمنح (نقدي) |
| 2467.3 | 3669.5 | 4269.5 | 4388.5 | 1666.9 | 3134.1 | 3338.3 | 4119.6 | 3641.8 | 3719.6 | إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح (نقدي) |
| 3.50 | 3.48 | 3.51 | 3.53 | 3.60 | 3.66 | 3.69 | 3.64 | 3.56 | 3.45 | متوسط سعر الصرف الفعلي (شيكول لكل دولار أمريكي) |

* تتساوى كافة بنود الإيرادات وفق الأساس النقدي وأساس الالتزام باستثناء إيرادات المقاصة والإرجاعات الضريبية.

** بند آخرى يشمل ضريبة الشراء وضريبة الدخل.

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 2: النفقات الحكومية وفق الأساس النقدي والالتزام (مليون شيكل)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|--------------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| وفق الأساس النقدي | | | | | | | | | | |
| 565.5 | 1510.4 | 2423.1 | 1268.5 | 995.0 | 1290.8 | 1489.5 | 1454.6 | 1376.4 | 1626.1 | الأجور والرواتب |
| 812.6 | 1009.7 | 1972.4 | 1337.0 | 1220.7 | 1130.0 | 1702.3 | 1534.0 | 1450.2 | 1390.3 | نفقات غير الأجور |
| 29.0 | 41.0 | 142.0 | 41.9 | 31.9 | 31.3 | 76.1 | 35.6 | 61.7 | 40.9 | مساهمات اجتماعية |
| 126.2 | 161.1 | 526.7 | 264.3 | 253.4 | 230.0 | 489.5 | 407.9 | 352.6 | 320.1 | استخدام السلع والخدمات |
| 614.3 | 787.0 | 1258.6 | 987.4 | 876.1 | 819.1 | 1072.2 | 1015.9 | 949.8 | 978.9 | تحويلية |
| 196.0 | 144.4 | 231.4 | 271.8 | 272.7 | 148.4 | 278.1 | 274.4 | 269.7 | 290.0 | مساعدات اجتماعية |
| 70.8 | 126.2 | 153.5 | 146.1 | 147.1 | 149.8 | 159.2 | 157.9 | 135.2 | 153.3 | مساعدات للعوائل الغير مقنطرة |
| 17.2 | 52.0 | 53.6 | 28.5 | 19.0 | 28.9 | 29.4 | 29.6 | 21.0 | 53.5 | إعانات البطالة |
| 299.8 | 457.4 | 754.2 | 502.4 | 423.8 | 478.0 | 535.2 | 511.5 | 485.8 | 472.3 | قوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) |
| 30.6 | 6.8 | 65.9 | 38.6 | 14.2 | 14.0 | 70.3 | 42.5 | 38.1 | 9.8 | أخرى |
| 8.4 | 0 | 13.5 | 5.9 | 2 | 8.5 | 19.2 | 7.7 | 4.1 | 1.9 | رأسمالية صغرى |
| 34.7 | 20.6 | 31.6 | 37.5 | 57.3 | 41.1 | 45.3 | 66.9 | 82 | 48.5 | دفعات الفائدة |
| 21.9 | 19.5 | 26.4 | 33.8 | 47 | 41.1 | 43.7 | 66.9 | 81.6 | 47 | المحلية |
| 12.8 | 1.1 | 5.2 | 3.7 | 10.3 | 0 | 1.6 | 0 | 0.4 | 1.5 | الخارجية |
| 69.7 | 324.5 | 286 | 373.5 | 259.7 | 218.9 | 247.7 | 301.5 | 248.5 | 169.6 | صافي الإفراض |
| 115.1 | 75.3 | 237.8 | 164.9 | 158.7 | 150.4 | 403.6 | 232.2 | 210.1 | 157.2 | النفقات التطويرية |
| 31.3 | 53.1 | 102.6 | 51.4 | 26.5 | 79.8 | 61.5 | 21.2 | 58.0 | 25.4 | المدفوعات المخصصة |
| 1594.2 | 2973 | 5021.9 | 3195.3 | 2660.6 | 2869.9 | 3904.6 | 3543.5 | 3343.2 | 3368.6 | النفقات العامة |
| وفق أساس الإلتزام | | | | | | | | | | |
| 1651.3 | 1665.5 | 1733.3 | 1678.0 | 1588.5 | 1650.7 | 1583.8 | 1574.4 | 1510.6 | 1754.8 | الأجور والرواتب |
| 1613.8 | 1218.6 | 2463.0 | 1829.6 | 1777.9 | 1463.2 | 2148.4 | 1821.9 | 1609.3 | 1561.0 | نفقات غير الأجور |
| 165.3 | 165.2 | 164.3 | 163.9 | 165.6 | 163.1 | 152.2 | 159.7 | 146.5 | 142.4 | مساهمات اجتماعية |
| 424.4 | 215.5 | 927.3 | 512.0 | 534.5 | 317.6 | 811.5 | 570.2 | 440.1 | 362.6 | استخدام السلع والخدمات |
| 947.0 | 811.9 | 1307.2 | 1095.2 | 1004.4 | 932.3 | 1089.3 | 1024.7 | 960.1 | 993.6 | تحويلية |
| 266.1 | 145.1 | 234.1 | 274.7 | 276.0 | 149.5 | 283.6 | 283.3 | 271.2 | 290.2 | مساعدات اجتماعية |
| 127.5 | 126.4 | 157.8 | 146.5 | 147.4 | 149.8 | 159.2 | 157.9 | 135.2 | 153.3 | مساعدات للعوائل الغير مقنطرة |
| 51.5 | 52.0 | 53.7 | 28.5 | 19.0 | 28.9 | 29.4 | 29.6 | 21.0 | 53.5 | إعانات البطالة |
| 456.3 | 463.4 | 782.3 | 583.0 | 530.9 | 574.7 | 535.2 | 511.5 | 485.8 | 472.3 | قوائد الضمان الاجتماعي (المعاشات المدنية والعسكرية) |
| 44.8 | 24.9 | 77.9 | 59.9 | 35.3 | 29.4 | 81.9 | 47.1 | 47.0 | 24.4 | أخرى |
| 22.8 | 0.5 | 21.4 | 13.4 | 11.4 | 12.2 | 36.3 | 9.3 | 5 | 1.9 | رأسمالية صغرى |
| 54.3 | 25.5 | 42.8 | 45.1 | 62 | 38 | 59.1 | 58 | 57.6 | 60.5 | دفعات الفائدة |
| 47.2 | 24.4 | 37.5 | 41.5 | 52.6 | 37.9 | 58.9 | 56.6 | 57.2 | 56.3 | المحلية |
| 7.1 | 1.1 | 5.3 | 3.6 | 9.4 | 0.1 | 0.2 | 1.4 | 0.4 | 4.2 | الخارجية |
| 177.3 | 324.5 | 286 | 373.5 | 258.9 | 218.9 | 247.7 | 301.5 | 248.5 | 169.6 | صافي الإفراض |
| 176.8 | 148 | 382.1 | 287.8 | 289.6 | 255.5 | 641.2 | 267.9 | 221.1 | 168.0 | النفقات التطويرية |
| 39.4 | 150.2 | 56.9 | 61.3 | 54.2 | 154.8 | 46.1 | 49.2 | 49.2 | 129.8 | المدفوعات المخصصة |
| 3658.6 | 3506.8 | 4921.3 | 4230.2 | 3969.1 | 3743.1 | 4667.2 | 4014.9 | 3638.7 | 3783.2 | النفقات العامة |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 3: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|-------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|----------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| وفق الأساس النقدي | | | | | | | | | | |
| 238.6 | 493.3 | -921.7 | 732.8 | -1302.6 | 168.9 | -998.2 | 102.2 | -60.6 | 207.5 | الرصيد الجاري |
| 123.5 | 418 | -1159.5 | 567.9 | -1461.3 | 18.5 | -1401.8 | -130 | -270.7 | 50.3 | الرصيد الكلي قبل المساعدات |
| 813.5 | 696.5 | -752.4 | 1193.2 | -993.7 | 264.2 | -566.3 | 576.1 | 298.6 | 351 | الرصيد الكلي بعد المساعدات |
| وفق أساس الإلتزام | | | | | | | | | | |
| -1601.7 | 8.1 | -1578.2 | -853.3 | -745.6 | -90 | -1066.4 | -840.6 | -300.7 | -342.2 | الرصيد الجاري |
| -1778.5 | -139.9 | -1960.3 | -1141.1 | -1035.2 | -345.5 | -1707.6 | -1108.5 | -521.8 | -510.2 | الرصيد الكلي قبل المساعدات |
| -1088.5 | 138.6 | -1553.2 | -515.8 | -567.6 | -99.8 | -872.1 | -402.4 | 47.5 | -209.5 | الرصيد الكلي بعد المساعدات |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 4: المتأخرات على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|---------------|--------------|--------------|---------------|---------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------|-------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 801 | 209 | 490.2 | 492.7 | 556.7 | 333.4 | 468.9 | 287.7 | 159 | 170.9 | غير الأجور |
| 1085.8 | 155 | -689.8 | 409.6 | 593.6 | 359.9 | 94.1 | 119.9 | 134.3 | 128.6 | الأجور والرواتب |
| 61.7 | 72.5 | 144.4 | 122.9 | 130.8 | 105.0 | 237.6 | 35.5 | 10.9 | 10.9 | النفقات التطويرية |
| -4.3 | 30.9 | 57.3 | 19.6 | 17.6 | 38.5 | 19.1 | 51.1 | 27.6 | 12.3 | الارجاجات الضريبية |
| 8.1 | 97.2 | -45.6 | 9.9 | 27.6 | 75.1 | -15.4 | 28 | -8.7 | 104.3 | مدفوعات مخصصة |
| 1952.3 | 564.6 | -43.5 | 1054.7 | 1326.3 | 911.9 | 804.3 | 522.2 | 323.1 | 427 | إجمالي المتأخرات |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 5: الفوائد المدفوعة والمستحقة على الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 34.7 | 20.6 | 31.6 | 37.5 | 57.3 | 41.1 | 45.3 | 66.9 | 82 | 48.5 | إجمالي الفوائد المدفوعة |
| 21.9 | 19.5 | 26.4 | 33.8 | 47.0 | 41.1 | 43.7 | 66.9 | 81.6 | 47 | الفوائد المحلية |
| 12.8 | 1.1 | 5.2 | 3.7 | 10.3 | 0.0 | 1.6 | 0 | 0.4 | 1.5 | الفوائد الخارجية |
| 54.3 | 25.5 | 42.8 | 45.1 | 62.0 | 38.0 | 59.1 | 58 | 57.6 | 60.5 | إجمالي الفوائد المستحقة |
| 47.2 | 24.4 | 37.5 | 41.5 | 52.6 | 37.9 | 58.9 | 56.6 | 57.2 | 56.3 | الفوائد المحلية |
| 7.1 | 1.1 | 5.3 | 3.6 | 9.4 | 0.1 | 0.2 | 1.4 | 0.4 | 4.2 | الفوائد الخارجية |

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

جدول 6: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

| 2020 | | 2019 | | | | 2018 | | | | |
|---|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|--|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | |
| 3,081.0 | 2886.3 | 2795 | 2,914.8 | 2,637.1 | 2,315.2 | 2,369.6 | 2,352.3 | 2,367.6 | 2,448.8 | الدين العام الحكومي (مليون دولار) |
| 4482.9 | 3993.2 | 3899.8 | 4085.3 | 3906.1 | 3599.8 | 3421.3 | 3340.5 | 3280.3 | 3334.5 | المتأخرات التراكمية (مليون دولار) |
| 1,294.1 | 1289 | 1217.9 | 1,134.4 | 1,060.1 | 1,030.5 | 1,031.7 | 1,036.9 | 1,035.5 | 1,047.6 | الدين الحكومي الخارجي (مليون دولار) |
| 8.9 | 8.1 | 7.1 | 6.8 | 6.4 | 6.2 | 6.3 | 6.4 | 6.5 | 6.5 | نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي |
| 53.9 | 57.3 | 54.1 | 53.1 | 56.4 | 56.6 | 52.1 | 46.6 | 50.6 | 52.8 | نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الدين الخارجي |
| 1,786.9 | 1597.3 | 1577.1 | 1,780.4 | 1,577.0 | 1,284.7 | 1,337.9 | 1,315.4 | 1,332.1 | 1,401.2 | الدين الحكومي المحلي (مليون دولار) ** |
| 12.3 | 10 | 9.2 | 10.6 | 9.5 | 7.8 | 8.2 | 8.1 | 8.3 | 8.6 | نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي |
| 1,338.9 | 1307.4 | 1234.9 | 1,404.5 | 1,151.7 | 838.7 | 833.9 | 797.6 | 775.7 | 817 | ديون قصيرة الأجل (مليون دولار) |
| 448.0 | 289.9 | 342.2 | 375.9 | 425.3 | 446.1 | 503.9 | 517.8 | 556.4 | 584.3 | ديون طويلة الأجل (مليون دولار) |
| متوسط سعر الفائدة على الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية) | | | | | | | | | | |
| 5.80 | 5.79 | 5.72 | 5.81 | 5.52 | 5.06 | 5.07 | 5.13 | 5.70 | 5.17 | الدينار الأردني |
| 5.91 | 5.93 | 5.79 | 5.53 | 5.69 | 5.66 | 5.67 | 5.60 | 5.15 | 5.69 | الشيكل الإسرائيلي |
| 4.45 | 4.45 | 4.71 | 4.61 | 4.30 | 4.45 | 4.40 | 4.53 | 4.49 | 4.46 | الدولار الأمريكي |
| حصة العملات المختلفة من الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة (نسبة مئوية) | | | | | | | | | | |
| 75.4 | 72.2 | 73.1 | 66.4 | 72.6 | 74.5 | 73.4 | 74.2 | 76.2 | 75.5 | الشيكل الإسرائيلي |
| 4.6 | 5.2 | 5 | 8 | 6.2 | 8.3 | 9.0 | 11.8 | 11.1 | 11.8 | الدولار الأمريكي |
| 18.8 | 21.3 | 20.6 | 24.2 | 19.8 | 16 | 16.3 | 12.6 | 11.4 | 11.3 | الدينار الأردني |
| أهم مؤشرات الدين العام الحكومي (نسبة مئوية) | | | | | | | | | | |
| 21.2 | 18.1 | 16.4 | 17.4 | 15.8 | 14.0 | 14.6 | 14.5 | 14.8 | 15.1 | الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي |
| 52.2 | 40.7 | 39.2 | 41.8 | 39.2 | 35.7 | 35.6 | 35.0 | 35.3 | 35.7 | الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة نسبة للناتج المحلي الإجمالي |
| 126.4 | 74 | 84.9 | 101.7 | 147.6 | 73.5 | 68.3 | 62.5 | 66.2 | 61.8 | الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة |
| 99.1 | 68.4 | 73.9 | 84.0 | 117.5 | 67.5 | 57.3 | 52.8 | 57.2 | 56.8 | الدين العام الحكومي نسبة للإيرادات العامة والمنح |
| 58.4 | 58.2 | 45.9 | 43.3 | 41.2 | 40.0 | 39.7 | 40.2 | 40.5 | 41.1 | الدين الحكومي الخارجي نسبة لأجمالي الصادرات |
| 89.5 | 80 | 79.4 | 91.7 | 80.6 | 66.5 | 70.0 | 70.6 | 73.2 | 72.7 | الدين الحكومي المحلي نسبة إلى حقوق الملكية للمصارف |
| بنود تذكيرية (مليون دولار) | | | | | | | | | | |
| *3425.9 | 4224.9 | 4441.5 | 4300.5 | 4177.5 | 4139.2 | 4147.2 | 4090 | 3987.4 | 4052 | الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية |
| *554.1 | 554.1 | 720.5 | 645.1 | 643 | 643.9 | 688.3 | 633.6 | 639.4 | 636.7 | إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) |
| 698.1 | 738.7 | 658.4 | 602.7 | 598 | 583.1 | 537.8 | 484.8 | 524.3 | 553.1 | الاحتياطيات الرسمية ⁽¹⁾ |

(1) تشمل احتياطيات العملة لدى سلطة النقد الفلسطينية باستثناء الدينار الأردني مضافاً إليها أية سندات خارج فلسطين تمتلكها سلطة النقد.

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** لا بد من الإشارة أن قيمة الدين الحكومي المحلي للربع الثالث 2019، تمثل السقف الممنوح للحكومة خلال هذا الربع ولا تمثل الدين القائم.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2019.